

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-179180

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-179180

في الدعوى المقامة

من / المتهم
ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المستأنف
المستأنف ضدها

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 2024/08/21م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

الدكتور / ...	رئيساً
الدكتور / ...	عضواً
الأستاذ / ...	عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CSR-2022-670) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، المقدم من الوكيل / ...، سجل مدني رقم (...)، بموجب الوكالة رقم (...)، وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ 2023/02/05م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ 2023/02/20م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية بورود إرسالية (شاي أسود) عن طريق جمرك ميناء جدة الإسلامي بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1436/07/10هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين ظهور نتيجة فحص الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة بالتقرير رقم (...) بتاريخ 1436/07/28هـ، المتضمن عدم المطابقة لوجود بكتيريا الكوليفورم بنسبة 1300 خلية / جرام وهي أعلى من الحدود القصوى المسموحة في مواصفة الحدود الميكروبيولوجية للشاي.... /... بأنه لا تزيد بكتيريا الكوليفورم عن 100 خلية / جرام، وتم مخاطبة المستورد بالنتيجة من قبل الجمرك إلا أنه لم يتجاوب، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وترتيب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-179180

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-179180

العقوبات التابعة لذلك، وذلك على النحو الوارد في منطوق وأسباب القرار محل الاستئناف الذي يحال إليه منعاً للتكرار.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن اللجنة اعتبرت أن كامل الإرسالية مخالفة بينما الإرسالية عبارة عن بوليصتين كل بوليصة تحتوي على (750) طرد وأنه قد تم اختبار حاوية واحدة دون الأخرى، وأن الإرسالية لا تزال لدى المؤسسة وهي قيد الإلتلاف عن طريق جمرك ميناء جدة الإسلامي، كما أنه لا يوجد خطاب تحريك الدعوى من النيابة العامة مخالفاً بذلك قرار مجلس الوزراء القاضي بنقل اختصاص التحقيق والادعاء في القضايا الجمركية إلى النيابة العامة، وأن عدم صدور خطاب تحريك الدعوى من النيابة العامة قد فوت فرصة الإعفاء من الغرامة الجمركية، وأن الإرسالية قد مضى عليها مدة (8) سنوات، وأن القرار الابتدائي محل الاستئناف قد صدر غيابياً في حق المؤسسة، واختتمت بطلب إلغاء القرار الابتدائي بكل ما قضى به. وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه أن الإرسالية غير مطابقة وتم إشعار المستورد بعدم مطابقتها لإعادة الإرسالية طبقاً للتعهد الموقع منه إلا أنه لم يتجاوب، وأما ما دفع به المستأنف من عدم اختصاص الهيئة فغير صحيح بالنظر إلى تاريخ البيان الجمركي مما يكون معه الاختصاص منعقد للهيئة، وأما بخصوص دفعه بمضي ثمانية سنوات فقد منح النظام للهيئة الرجوع على المخالفين بجرم التهريب الجمركي مدة (15) سنة للتقادم، واختتمت بطلب رفض الاستئناف وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنف على ما ورد في المذكرة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه التأكيد على التمسك بما تم تقديمه في لائحة الاستئناف، واختتمت بطلب صرف النظر عن الدعوى لعدم تحريرها بالشكل المطلوب نظاماً.

وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنف وجواب الهيئة بشأنه، عليه تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب.

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-179180

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-179180

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث إنه باطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على ملف الدعوى ومرفقاته، وحيث إن المستورد قد قام بإدخال سلعة غذائية وردت نتائجها بموجب تقرير المختبر رقم (...) وتاريخ 1436/07/28هـ بأنها غير مطابقة لوجود بكتيريا بنسبة أعلى من الحدود القصوى المسموحة حسب إفادة هيئة الغذاء والدواء، ولكون الجمرک قد خاطب المستورد بضرورة إعادة الإرسالية عدة مرات ولم يتجاوب حسب مرفقات ملف القضية فقد ثبت ارتكابه لجريمة التهريب الجمركي بناءً على المادة (142) من نظام الجمارك الموحد والتي نصت على أنه: "التهريب هو إدخال أو محاولة إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها، أو محاولة إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها، دون أداء الضرائب " الرسوم " الجمركية كلياً أو جزئياً، أو خلافاً لأحكام المنع أو التقييد الواردة في هذا النظام " القانون " والأنظمة والقوانين الأخرى"، ولا ينال من ذلك ما أثاره المستورد من كون الإرسالية قد وردت على حاويتين وتم فحص واحد دون الأخرى وذلك لارتباط الحاويتين بذات السلعة وذات البيان الجمركي، ولا ينال من ذلك أيضاً ما أثاره بكونه ما زال محتفظ بالإرسالية وبصدد إتلافها، حيث أنه كان من الإحدى على المستورد التجاوب مع الجمرک في حينه وإعادة الإرسالية طبقاً للتعهد المأخوذ عليه بشأنها، وأما ما كان في شأن دفعه بعدم اختصاص الهيئة في تحريك الدعوى فمردود، بالنظر إلى أن تاريخ البيان الجمركي سابق لنقل الاختصاص عليه فيكون الاختصاص منعقد للهيئة، وأما بخصوص صدور الحكم غيابياً فقد أثبتت اللجنة الابتدائية تبليغه مرتين لحضور الجلسات ولم يحضر الأمر الذي يتقرر معه اعتبار القرار قد صدر حضورياً في حقه، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفوع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، وعليه خلصت اللجنة الجمركية الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-179180

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-179180

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / ...، سجل تجاري رقم (...)، لمالهها / ...، سجل مدني رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CSR-2022-670)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض.

ثانياً: رفض الاستئناف موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي في كل ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويعدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

أعضاء اللجنة

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.